امراخص كما تقرر في موضعه ح يجوز ان يكون البحث عن النفس من جهة كونها عرضا ذاتيا للجسم المطلق والنوع
منه والكاف في مرتبة من مراتب فان قلت ان النفس الانسانية لا يكون حالة في البدن بل منفصلا عنه فكيف
يكون فصلا فان المنفصل باي مرتبة اخذته لا يكون محمولا على ما ينفصل عنه قلت انك الكلام منهما اي في
موارد تقسيم العلم وتعريفهما مبني على طورهم وهم جعلوها من الفصول لشدة ارتباط الجزئين وحكموا بان
الانسان والفرس انواع طبيعية حقيقية وهذا يكفي لنا في هذا المقام فافهم **قوله** فوجب تما اه التوزيع على
وفق النسخ باعتبار الظهور يا ربما صرح بالتمثيل بين العدد والامور العامة بان العدد لا يحتاج الى مادة اصلا والا
فالاشكال وارد على التقسيم المشهور المذكور ايضا ولا مداخلة فيه لفرق الشيخ كما لا يخفى على المتفطن فافهم
قوله فالاجود اه ان حمل الوجود على معناه الظاهر اخص علم الالهي بمبحث الوجود فقط وهو ظاهر وان حمل
على الوجود يكون القسم عين المقسم اي العلم الذي هو عين الحكمة المطلقة المنقسمة الى الاقسام المذكورة
وهو ايضا باطل الا ان يراد بواسطة لفظ النفس المذكور في هذا التقسيم الموجود بما هو موجود اعني العلم الالهي
ما يكون موضوعه الموجود بما هو موجود اي يبحث فيه عن احوال الموجود من جهة الوجود وفيه ان الجهة المذكورة
اما ان يكون ملحوظا مضمرا في ضمير الباحث من غير دلالة عليها في المسئلة والدليل فذلك لا ينفع لا فرق
بين الحكمة والامور العامة فان لقائل ان يدعي مثل ذلك في الحساب بل في الهندسة وغيرها ايضا بان
جهة الوجود ملحوظ في ضمير الباحث فيهما ايضا فيهذا لا يظهر الفرق بين العلوم واما ان يكون في المسئلة
او الدليل دلالة عليها وتلك اما ان يكون صراحة بان يكون في موضوع المسئلة او محمولها حيثية الوجود
ماخوذة صراحة او الدليل يقتضي اعتبارها فيها وهذا ايضا كالصريح ويلحق به فذلك ايضا باطل فان
كثيرا من مباحث الالهي قد لا يكون جهة الوجود فيها اصلا لا في المسئلة ولا في الدليل كما لا يخفى على المتفحص
في مسائل الوحدة والكثرة والامكان وغير ذلك واما ان يكون الدلالة ضمنا بان يكون المسئلة الحكمية
والدليل يقتضي ثبوت المحمول للموضوع والثبوت لا يتصور بدون وجود الموضوع فهذا حق لكن المسائل الحسابية
بل الهندسية وغيرها يكون الحاكم بها الفعل لا بد فيها من وجود الموضوع بالجملة لا يتاتي اعتبارية بفرق ادعوه
المراد بعض الكل ان الالهي موضوعه الموجود مع قطع النظر عن التخصيص النوعي فيخرج الحساب فان موضوعه الموجود

المتخصص بالتخصص النوعي اعني الكم المنفصل ولكن يشكل بالعقل فانه يبحث عنه في الالهي وهو نوع
متخصص من الوجود بخصيص النوع بالنوع المتاصل الداخل تحت احدى المقولات العشرة مع انه تكلف محض
صرح لا يسمع ايضا فان العقل يجوز ان يكون نوعا متاصلا مركبا في الذهن من الجنس والفصل داخلا
تحت مقولة الجوهر وان كان بسيطا في الخارج كما ان الكم المنفصل نوع من الكم مطلقا مركب في الذهن من
الجنس والفصل فالوجه الاصح ان يقال ان موضوعه اما ان يكون نفس الوجود اي لا ينظر فيه جهة الطبيعية
الجسمية والتعليقة اي الكمية فهو الالهي واما ينظر فيه جهة الطبيعة فهو الطبيعي او جهة الكمية فهو الرياضي فعبر الشارح
بقوله نفس الوجود عن عدم اعتبار جهة الطبيعة والتعليمية وعن المقابل الاول لهذا القسم عن الاول وعن
المقابل الثاني عن الثاني فهذه طريقة حسنة لا يلزم دخول الحساب عليها في الالهي **قوله** النفس الانسانية اه
الظاهر ان موضوع الحكمة العملية هو الاعمال كما يقتضيه التقسيم السابق **قوله** اقسام الحكمة النظرية اه
دون العملية كما يتوهم فان موضوع المنطق هو المعقول الثاني وهو ليس بعمل ثم هو داخل في الالهي كما توجها
اليه العلامة **قوله** بل محمولات اه قد يتوهم من تقسيم الاحوال الى الاحوال العامة والخاصة ان الامور العامة محمولات
نفسها كما ان الخاصة لكن الحق خلاف ذلك انا اولا فكما قال الشارح من انه تكلف يستغني عنه محمولات
فيها كلها يرجع اليها فيبوبها لها المطلوب بالبحث في فنها الا ترى ان المسائل المذكورة في فيها ان الوجود
زائد ومشترك والمهية وكذا والامكان كذا وما يبحث عن احوال فهو موضوع لغة وارجاع المسائل الى
محمولية تلك الامور كما يقال ان الوجود زائد معناه ان الاشياء الخارجية موجودة بوجود زائد كذا امثال
امثال ذلك فهو ضرب من الظن بلا ضرورة ملجئة اليه فلا يلتفت اليه واما ثانيا فلما **اقول** ان مسائل العلم لا
يكون الا نظرية وقد يكون بديهيا خفيا محتاجا الى تنبيه ولا شك ان الامور العامة المبحوث عنها في العلم يكون
ثبوتها للاشياء الخارجية الذهنية بديهيا الا ترى ان قولنا الاشياء الخارجية مثلا موجود ممكن او علة
او معلول كله بديهي لا يصلح ان يقع من مسائل العلم كما لا يخفى فالقلب الاشياء الخارجية الوجود والامكان
بديهيا لكن قولنا ان الاشياء الخارجية موجودة بوجود زائد اعني المقيد من حيث هو مقيد نظري
واقعا يا المقيدة هي المسائل حقيقة ويكون ما لا المسائل المذكورة في الظ فيقسم الامور العامة قلت

Copyright © King Saud University